لجنة حقوق الطفل

الجلسة السادسة والأربعون

## بيان الجمهورية العربية السورية

## البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة

## جنيف ٢/١٠/٢٠٠٧

السيد الرئيس

السادة أعضاء اللجنة،

السادة أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة،

السادة الوفود،

السيدات و السادة

يسعدني، كرئيسة للهيئة السورية لشؤون الأسرة، أن أترأس وفد الجمهورية العربية السورية، الذي يتطلع لمناقشة، وبدء حوار بناء، و تبادل الآراء، حول التقرير السوري المقدم والأسئلة المطروحة من قبل لجنتكم الموقرة حوله؛ و الذي نأمل من خلال هذا الحوار، بالوصول إلى فائدة تساعد في تعزيز تطبيق الاتفاقية و بروتوكوليها على وجه أحسن في سورية، معبرين في هذه المناسبة عن خالص تقديرنا لنبل الرسالة الإنسانية التي تعملون عليها، من أجل رعاية وحماية أفضل لأطفال العالم.

يضم هذا الوفد بالإضافة إلى نفسي، سيرا أستور، الدكتور محمد فاروق الباشا الخبير القانوني في الهيئة السورية لشؤون الأسرة و السيد محمد طاهر الحسامي الخبير في وزارة الخارجية.

و يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن سورية هي بمثابة ورشة عمل مفتوحة في إطار إصدار و تعديل القوانين و التشريعات، و كذلك تشهد وبحق، و بحسب الموارد المتاحة، ملامح نهضة واعدة بالشأن الاجتماعي عامة، وفيما يخص قضايا إنسانية عديدة، تأتي الطفولة في أول مراتبها.

ومن هذا المنطلق، أريد أن أعبر عن التزام الجمهورية العربية السورية ببنود اتفاقية حقوق الطفل و البروتوكولين الاختياريين الملحقين به، و التي عبرت فيه سورية بداية عن هذا الالتزام بالتوقيع و المصادقة عليها، كذلك بسلسلة الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة، و بالأخص الهيئة السورية لشؤون الأسرة لتطبيق و متابعة الاتفاقية، بمساعدة من الوزارات المختصة، والمنظمات الدولية ذات العلاقة، و المنظمات المحلية الأهلية و القطاع الخاص. هذه الجهود ترتكز بالأخص، على تعريف كافة شرائح المجتمع، من صناع القرار، إلى الأطفال، باتفاقية حقوق الطفل و بروتوكوليها، و المساعدة على تطبيقها على وجه أمثل، وذلك لأن جميع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومة السورية، تدخل حيز التنفيذ و تعتبر مدمجة في القانون الداخلي من لحظة توقيعها، بل و تسمو عليها عند التعارض.

من جهة أخرى، لا نستطيع بهذه المناسبة سوى أن نذّكر المجتمع الدولي بالمعاناة المستمرة لأطفالنا الرازحين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل، و بالانتهاكات اليومية

غير المرصودة لحقوق الإنسان، و التي ذُكر بعض منها في التقرير المقدم للجنتكم المـوقرة، مع التأكيد مرة أخرى على التزام الجمهورية العربية السورية بالسعي لإيجاد سلام عـادل و شامل في منطقة الشرق الأوسط، مطالبين بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

كذلك، لا بد من الإشارة بأن سورية تقع في منطقة تتفاقم وتتسارع فيها الأحداث الإقليمية من غزو واحتلال ونزاعات مسلحة. وهي تفرض على سورية تحمل الكثير من أعباء آثارهـا، دون أن تكون طرفاً فيها. و تودّ الجمهورية العربية السورية، أن ترى مبادرةً من المجتمـع الدولي، لاتخاذ موقف إيجابي، إلى جانب سورية يعالج آثار هذه الكارثة الإنسانية، كمسؤولية قانونية دولية، و ليست سورية بحت.

فإلى جانب إخواننا اللاجئين من فلسطين، والنازحين من الجولان، استقبلت سورية الآلاف من الأسر اللبنانية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز من عام ٢٠٠٦، و منـذ غـزو العراق استقبلت سورية ما يقدر حالياً بمليون و نصف المليون عراقي. و تجدر الإشارة إلى أن هناك في سورية مائتا ألف تلميذ وطالب عراقي لم نتمكن من استيعابهم جميعاً في المدارس والمعاهد السورية؛ وبكل أسف فإن أكثر من نصفهم محروم من التعليم و يعيشون في ظروف قاسية، وثمة نسبة كبيرة منهم فقدوا أسرهم وتشردوا بلا معيل.

اللجنة الموقرة، أجد من واجبي أن أوضح بعض أمور التي أشعر أنها موضـع تـساؤلاتكم: فالحكومة السورية هي الجهة الوحيدة المخّولة للقيام بالتجنيد و عمليات التطـوع، والقـانون السوري لا يسمح بتجنيد الأطفال و لا بتطوعهم أيضاً. وهو نظام واضح جداً في هذا المجال،

ومتوافق مع المنظومة التشريعية الكلية في سورية وبالانسجام مع القانون الدولي وميثاق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي صادقت سورية عليها.

كذلك، فقانون الأحداث الجانحين لدينا ( والذي أعد مشروع تعديل له ) لا يجرّم الأطفال في أي من المخالفات والجنح، وإنما يفرض عليهم تدابير الإصلاح والرعاية، و نصوصنا القانونية تبرز ذلك.

أما بالنسبة إلى المدارس العسكرية للأطفال، فسورية لا تحوي أياً منها و إنما لدينا مؤسسة أبناء الشهداء التابعة لوزارة الدفاع مالياً وإدارياً؛ وهي عبارة عن مدارس نظامية، مدنية للتلاميذ من أبناء الشهداء، و تدرّس فيها مناهج وزارة التربية النظامية المدنية، ويحظى أبناء الشهداء فيها برعاية متميزة لاعتبارات إنسانية ووطنية.

و بالنسبة إلى اتفاقية حقوق الطفل، فقد قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة، و بدعم من اليونيسيف، بتشكيل لجنة وطنية من ممثلي جميع الجهات الحكومية و غير الحكومية المعنية بقضايا الطفل التي قامت بإعداد المشروع الوطني لتدريب العاملين في القضاء على آليات استخدام اتفاقية حقوق الطفل و البروتوكولين الاختياريين، كذلك عملت الهيئة بالتعاون مع الوزارات المعنية على نشر الاتفاقية و البروتوكولين و التقارير الوطنية في جميع وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة. أما على مستوى الأطفال في سورية، فقد قامت الهيئة بتدريب أطفال المدارس على الاتفاقية ضمن حملة " أين حقي" عام ٢٠٠٥ في جميع محافظات القطر، وإقامة مسابقات رسوم و قصص للأطفال حول الاتفاقية بالتعاون مع اليونيسيف. كذلك أنهت وزارة التربية حالياً مشروع تطوير المناهج الرسمية، و قد ضمنت فيه الكثير من المفاهيم الجديدة مثل السكان، النوع الاجتماعي و حقوق الطفل.

كذلك و بعد تنفيذ الخطة الوطنية لحماية الطفل ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تقوم الهيئة حالياً بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بوضع الخطة لأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠. كذلك قاربت الهيئة على الانتهاء من تحليل وضع الطفولة الراهن في سورية بعد إجراء العديد من جلسات الاستماع مع الجهات ذات العلاقة، و سيتم إصدار التقرير النهائي قريباً بالتعاون مع اليونيسيف أيضاً.

ولدينا الكثير من المشروعات، أذكر منها مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ومشروع مرسوم بسحب التحفظات عن اتفاقية سيداو.

وختاماً أرجو أن أكون وفقت في هذا البيان بالمرور على مجمل القضايا الرئيسية و تساؤلات لجنتكم، وسأسعد بسماع أسئلتكم وتوضيح ما تريدونه بشأنها.